كلمة رئيس جمعية مصارف لبنان

الدكتور جوزف طربيه

في المؤتمر الصحافي

حول

توقيع بروتوكول تعاون بين جمعية مصارف لبنان ومديرية قوى الأمن الداخلي

بيروت في 30 أيلول 2010

سعادة مديرعام المديرية العامة لقوى الأمـن الداخلـي اللواء أشرف ريفي ،

السادة الزملاء أعضاء مجلس الإدارة،

أيُّها السيّدات والسادة ممثلو وسائل الإعلام ،

اسمحوا لي بدايةً أن أرحب بسعادة مدير عام قوى الأمن الداخلي وبصحبه من المديرية الذين شرفونا بحضورهم إلى مقر جمعيتنا وذلك من أجل إنجاز عمل خيّر وفيه مصلحة أكيدة لعناصر قوى الأمن الداخلي وتالياً فيه مصلحة عامة.

سيداتي سادتي،

تجهد مصارفنا في استقطاب وتنمية والحفاظ على مدخرات اللبنانيين المقيمين منهم وغير المقيمين. وبالمقابل نؤمن توظيفاً آمنٍ ومجدي لهذه الأموال المؤتمنين عليها. ومن منطلق التوظيف الآمن والمجدي ما نوفره من قروض وتسليفات للاقتصاد اللبناني الذي يحتضن مصارفنا بكافة مكوناته مؤسساتٍ وأفراداً، قطاعاً عاماً وخاصاً، عاصمةً ومناطقَ. فالمصارف تؤدي وظيفتها في الوساطة المالية بشكل منتظم ومتوازن ومجدي وهدفنا المساهمة الفعلية في إنماء الاقتصاد وسوق العمل والمساهمة في رفع مستوى الأفراد والأسر اللبنانية من خلال دعم استهلاكها وتوفير حاجياتها السكنية والتعليمية والصحية.

فلقد تخطت قروضنا للأفراد حالياً ثمانية مليارات دولار استفاد منها ما يقارب 380 ألفاً ومن ضمنها 64 ألف مستفيد من قروض إسكانية ما يشكل 13% من إجمالي المستفيدين من تسليفات المصارف وتشكل محفظة الإقراض السكني التي تخطّت 3.6 مليار دولار حالياً 10% من إجمالي الإقراض للقطاع الخاص لدى المصارف العاملة في لبنان. وتكاد أن تمثل 30% من محفظة القروض الاستهلاكية والشخصية. فامتلاك مسكن هو حلم كل لبناني. فالمسكن عنوان بارز للنجاح والاستقلالية على المستوى الشخصي وهو كذلك عنوان للاستقرار الاجتماعي وأخيراً عنوان للانتماء الوطني. وأفْضَل مؤشر لحرص اللبناني على ملكية لمنزل تتمثل في نسبة التعثر في محفظة الإقراض السكني التي تقلّ عشرة أضعاف عن متوسط نسبَةُ التعثر في كامل محفظة الإقراض والبالغة 2،5% صافيةً من المؤونات.

إن انخراط الجمعية النَشِطْ في بلورة هذه الاتفاقات بدءًا بالمؤسسة العامة للإسكان ومروراً بجهاز إسكان العسكريين وبوزارة الزراعة وبصندوق تعاضد القضاة وبوزارة المهجرين وصولاً اليوم إلى المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي.

إن انخراطنا إنما ينبع من قناعاتٍ لدينا كمصارف بأداء دورنا في محيطنا ومجتمعنا خاصةً باتجاه فئاتٍ عزيزة وكريمة تَحول مداخيلها دون ولوج سوق السكن بالآجال والشروط التجارية العادية. فكانت آليات الدعم هذه التي نحن بصدد واحدةٍ هامة منها والتي تسمح لنا بإقراضها لآجال طويلة حتى 25 عاماً وبفوائد فعلية بحدود 1،63% وتكاد أن تعادل كلفة الاستثمار المصرفي العام في لبنان.

طبعاً تستعمل المصارف مبالغ محددة من الاحتياطي الإلزامي المتوجب على ودائعها بالليرة اللبنانية. وما كان ذلك ممكناً لولا التعاون المنفتح والمتواصل من قبل مصرف لبنان وخاصةً سعادة الحاكم والذي نوجه إليه تحية شكرٍ وتقدير بهذه المناسبة. والشكر ايضاً موصول للمصارف التي هي صاحبة هذا الاحتياطي وهي مسؤولة بالكامل عنه كونه جزءٌ لا يتجزأ من ودائعها التي تقرض لهذه الآجال الطويلة ولفئات محدودة الدخل. وهي تتحمل كامل مخاطر الإقراض وشجونه.

وبالعودة إلى البروتوكول الذي نحن اليوم بصَدَدِهِ فإنه موَّجهٌ إلى عناصر قوى الأمن الداخلي الذين هم فئة كريمة من أبناء شعبنا ومواطنينا، يحرسون الأمن والسلامة العامة ويتعرضون للأخطار في تأدية مهامهم. نراهم في تنقلاتنا ليلَ نهار منتشرين على طرق وخطوط مواصلاتنا. يسهرون على النظام والانتظام العام. يؤازرون كافة أجهزة وإدارات الدولة في أداء عملها اليومي في خدمة المواطنين. نأمل أن يشكّل هذا البروتوكول تعزيزاً لوضعهم الاقتصادي والاجتماعي وتحفيزاً إضافياً لعملهم في خدمة الوطن والمواطنين.

ويهمني أخيراً أن أوَجِّه كلمة شكر وتقدير للجنة الشروط المصرفية في الجمعية ولفريق عمل المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي للجهد الذي بذلوه كل في نطاقه لبلورة صيغة البروتوكول الذي نوقعه اليوم.

وشكـــراً لكـــم.

رئيس جمعية مصارف لبنان

الدكتور جوزف طربيه